



بيان

وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة
يلقيه الملحق الدبلوماسي / أحمد محمد سالمين
اللجنة الأولى
المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي
شق - الأسلحة النووية
الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة
مقر الأمم المتحدة - نيويورك

الثلاثاء 18 أكتوبر 2022

السيدُ الرئيْسُ،

يُؤَيِّدُ وفُدُّ بلادي بياني كُلَّ من حركةٍ عدم الانحياز والمجموعة العربية.

السيِّدُ الرئيْسُ،

ان عالمنا اليَوْم يمْرُ بِتَحْديَاتٍ عَدِيدَةٍ وَتَطْوِيرَاتٍ مُتَسَارِعَةٍ تَتَصَفُّ بِالْخَطُورَةِ، وَخَيْرُ بِرْهَانٍ
تَنَّامِي التوتُراتِ عَلَى السَّاحَةِ الإِقْلِيمِيَّةِ وَالدُّولِيَّةِ، وَاسْتِمرَارِ الدُّولِ الْحَائِنَةِ عَلَى الأَسْلَحةِ

النووية بتطويرِ ترساناتها النووية والتلویحُ بِهَا، ناهيَكَ عن تمسِّكها بسياساتِ الردعِ النوويِّ، جمیعُها تحدياتٌ تثبتُ ان منظومةً منعِ الانتشارِ النوويِّ في مرحلةٍ حرجةٍ، تحتُم علينا ضرورةً تسخیرِ كافَةِ الإمکانیاتِ نحوَ تخلیصِ البشریَّةِ من تلكَ الأسلحةِ، وفي هذا الصدد، تُجددُ دولةُ الكويتِ تأکیدَها على مواقِفها الثابتةِ فيما يتعلُّقُ بقضايا نزعِ السلاحِ والأمنِ الدوليِّ، تلكَ المواقفُ المتمثَّلةُ بِپراسِءِ السلامِ والأمنِ والاستقرارِ في العالمِ، حيثُ تؤمنُ دولةُ الكويتِ بأنَّه لا يُمکنُ أن يتتحققَ الاستقرارُ والسلمُ مع استمرارِ انتشارِ وتدفَقِ الأسلحةِ بِصنوفها المختلفةِ، خاصَّةً النوويةِ منها.

السيد الرئيس،

تُؤکدُ بلادي على أهميةِ العملِ متعددِ الأطرافِ باعتبارِهِ الأسلوبَ الأمثلَ لمعالجةِ جميعِ قضايا نزعِ السلاحِ والأمنِ الدوليِّ، وتدعُو إلى أهميةِ حشدِ الإرادةِ السياسيةِ الحقيقةِ لدعمِ الجهودِ الدوليةِ الراميةِ إلى تعزيزِ مصداقيةِ الاتفاقياتِ الدوليَّةِ، خاصةً تلكَ المتعلقةِ بنزعِ الأسلحةِ النوويةِ وأسلحةِ الدمارِ الشاملِ، كما نرحبُ بدخولِ معاهدةِ حظرِ الأسلحةِ النوويةِ حيزَ النفاذِ في ينايرِ 2021، وانعقادِ الاجتماعِ الأولِ للدولِ الأطرافِ في المعاهدةِ في شهرِ يونيوِ الماضيِ في فيينا، ونؤکدُ على ان تلكَ المعاهدةَ لا تتعارضُ مع معاهدةِ عدمِ انتشارِ الأسلحةِ النوويةِ وإنما هي جزءٌ لا يتجزأُ من عمليةِ استكمالِ تحقيقِ أهدافِ معاهدةِ عدمِ الانتشارِ ودفعِ عجلةِ التقدِّمِ نحوَ الهدفِ المرجوِّ وهو تحقيقُ عالمٍ خالٍ من الأسلحةِ النوويةِ.

السيد الرئيس،

تشكل معاهدَة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية لمنظومة عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، وبهذا الشأن فإن بلادي تتفق بما جاء في بيانات الدول التي شددت على أهمية تنفيذ التعهادات الخاصة بالعمل على تحقيق عالمية المعاهدَة أكثر من أي وقت مضى، خاصةً وأننا بتنا نعاصِر التهديد باستخدام هذا النوع من الأسلحة، ونؤكُد على ضرورة احترام التوازن بين ركائز المعاهدَة الثلاث، وإصلاح الخلل الناجم نتيجة تعمد التركيز من جانب بعض الدول الاطراف بالمعاهدة على ركيزة دون الأخرى، كما نؤكُد على ضرورة تفعيل آليات التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ودعم حقوق الدول غير النووية في التوظيف الكامل لحقها غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

وفيما يتصل بمسألة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، تجدد دولة الكويت تأكيدها على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدَة عدم الانتشار، واحتضان كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، خاصةً وأنها الطرف الوحيد في المنطقة غير المنضم للمعاهدَة، والعائق الذي يمنع إنشاء هذه المنطقة، كما ان مسؤولية تنفيذ قرارات مؤتمرات استعراض المعاهدَة السابقة للأعوام 1995 و2000 و2010 خاصة تلك المتصلة بإنشاء المنطقة في الشرق الأوسط تقع على عاتق جميع الدول الاطراف في المعاهدَة، لا سيما الدول الحائزة على أسلحة نووية، ومن هذا المنطلق يرحب وفد بلادي بأجندة الأمين

العام للسلام "New Agenda for peace" في إطار "خطتنا المشتركة" والتي تمهد الطريق لضمان استدامة الأمن والاستقرار الدوليين.

هذا وتعرب دولة الكويت عن آسفها من عدم التوصل إلى توافق حول وثيقة ختامية خلال مؤتمر المراجعة العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والذي عُقد في شهر أغسطس الماضي، كما تدعو دولة الكويت الدول الأطراف في المعاهدة إلى المشاركة الفعالة في المؤتمر القادم للتوصيل إلى وثيقة ختامية شاملة، تعزيزاً لمصداقية واستدامة المعاهدة.

السيد الرئيس،

ترحب بلادي بانعقاد ونجاح مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بالشرق الأوسط، المنشأ بموجب مقرر الجمعية العامة رقم 73/546 برئاسة الأردن ودولة الكويت على التوالي، حيث تم التوصل من خلالهما لنتائج إيجابية واعتماد عدد من القرارات الموضوعية والإجرائية، كما نؤكد على دعمنا للبنان في رئاستهم للمؤتمر في دورته القادمة، ونكرر دعوتنا لكافية الأطراف المدعوة للمؤتمر للمشاركة بهدف التفاوض على وثيقة توافقية وملزمة في هذا الشأن.

السيد الرئيس،

إن انضمام دولة الكويت لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عام 1996 والمصادقة عليها في 2003 واستضافتها للمحطة الوحيدة المتخصصة بالرصد التابعة لنظام التحقق "محطة النويدات" المشعة يعكس ايمان بلادي التام بأهمية تخلص العالم من خطورة انتشار اسلحة الدمار الشامل، وفي هذا الإطار، تعربُ بلادي عن قلقها حول مخاطر التجارب النووية التي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مرحبياً بانضمام 186 دولةً موقعةً على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حتى الان، وندعو الدول الثمانية المتبقية والمدرجة في الملحق الثاني لتصديق المعاهدة حتى تدخل حيز النفاذ.

ختاماً السيد الرئيس،

ننطلع إلى تدعيم منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، من خلال تحمل الجميع مسؤولياته بالطرق المثلى، وتعزيز روح التعاون واستمرار الحوار المفتوح والبناء لتحقيق الغاية المنشودة وهي صونُ الأمنِ والسلمِ الدوليين.

شكراً السيد الرئيس،